﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ٩١﴾

[النّحل: 91]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الإيفاءُ بالعهود من تمام العدلِ ومُقتضياته

لمّا جَمَعَتِ الآيةُ السّابقةُ المأموراتِ والمَنهيّاتِ على الإجمالِ عَطَفَ على ذلك "بعضَ ما أجمَلَته، وبدأ بِما هو مع جَمعِه أهَمُّ؛ وهو الوفاءُ بالعَهدِ"[1]، فلمّا كان قد أمرَ بالعدلِ أتبعَه بالأمرِ بالوفاء بالعهدِ؛ لأنّه من لوازم العدلِ بينَ النّاسِ، فدعا النّظمُ "في هذه الآية إلى العدلِ في وسط الجماعةِ الإسلاميَّةِ، ودعا إلى العدلِ بَينَ المُسلمين وغيرهم، وميزانُ العدالة الدّوليّة الوفاءُ بالعَهدِ؛ ولذا جاءَ الأمرُ بالوفاءِ بالعَهدِ بَعدَ الأمرِ بالعدل"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَأَوۡفُواْ﴾: أصلُ (وفى) يدُلُّ على إكمالٍ وإتمام، ومنه الوفاءُ؛ وهو: إتمامُ العَهدِ وإكمالُ الشَّرطِ، يُقالُ: وفَى، وأوفَى؛ فهو وفيٌّ، ويقولونَ: أوفَيتُكَ الشَّيءَ؛ إذا قَضَيتَهُ إيّاهُ وافيًا، وتَوَفَّيتُ الشَّيءَ واستَوفَيتُهُ؛ إذا أخَذتَهُ كُلَّهُ حتَّى لم تَترُكْ منه شيئًا، ومنهُ يُقالُ للمَيِّتِ: تَوَفّاهُ اللّه[3]، والمُرادُ مِنَ التَّوفيَةِ في الآية: جَعلُ الشَّيءِ وافيًا؛ أي: غير مَنقوصٍ.

2) ﴿بِعَهۡدِ﴾: العينُ والهاءُ والدّالُ تدُلُّ تصريفاتُها على الاحتِفاظِ بالشَّيءِ وإحداثِ العَهدِ بِهِ، والعَهد في أشياء مُختلفَة؛ فمنها الحِفاظُ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 240.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4254.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وفى).

ورعايةُ الحُرمَة، ومِنها الوصيّة؛ وإنَّما سُمّيَت بذلكَ؛ لأنَّ العَهدَ ممّا يَنبغي الاحتِفاظُ بِهِ[1]، والعَهدُ: الأمانُ، ومنَ العَهدِ أيضًا: اليَمين يحلفُ بها الرَّجُلُ، والعهد كذلك: الميثاق، ومنه قَوله تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾[2]، والمَعهَدُ: المَوضِعُ الَّذي كنتَ عهِدتَه أو عهِدتَ بِهِ هوًى لَك[3]، والمقصودُ بالعَهدِ في الآية: الحَلِفُ.

3) ﴿وَلَا تَنقُضُواْ﴾: النّونُ والقافُ والضّادُ تدُلُّ اشتقاقاتُها على الهَدمِ والإفسادِ، وحلِّ أجزاءِ الشَّيءِ بَعضِها عن بَعضٍ، وضِدُّه: الإبرامُ، يُقالُ: نَقَضَ الشَّيءَ يَنقُضُهُ نَقضًا، وانتَقَضَ وتَناقَضَ: إذا أفسَدَهُ بعدَ إحكامِه، ونَقضَ البِناءَ: هَدَمَهُ، ونَقَضَ الحَبلَ أو الغَزلَ: حَلَّ عُقَدَه، ويأتي النَّقضُ بمعنى النَّكثِ، فيُقالُ: نَقَضَ اليَمينَ أو الحُكمَ: إذا نَكَثَهُ، والنِّقضُ أيضًا: اسمٌ للبناءِ المَنقوضِ، وذلكَ إذا هُدِمَ[4]، والمقصودُ بالنَّقضِ في الآية: إبطالُ المَحلوفِ عليهِ.

4) ﴿ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾: الياءُ والميمُ والنّونُ تدورُ اشتقاقاتُها على أداة قوَّةٍ وعَونٍ أساسيَّةٍ على كُلِّ عمَلٍ[5]، ومِنهُ اليَمينُ: القوَّةُ، ويُطلَقُ على الحَلِفِ والقَسَمِ، وسُمّي الحَلِفُ بذلك؛ لأنَّهم كانوا إذا تَحالَفوا ضَربَ كلُّ واحدٍ منهم يَمينَ صاحبِهِ؛ ولأنَّ اليدَ اليُمنى مِن شَأنِها حِفظ الشَّيءِ، وتأتي اليَمينُ بِمعنى اليَدِ الجارِحَةِ في مُقابَلَةِ اليَسار؛ لِقوَّتها بالنِّسبة للشِّمالِ، واليُمنُ: البَرَكَةُ، ويُقالُ: هو مَيمونٌ، وكذلكَ اليَمَنُ، وهو بَلَدٌ، يُقالُ: رَجُلٌ يَمانٍ، وسَيفٌ يَمانٍ[6]، والمقصودُ بالأيمانِ في الآية: جَمعُ يَمينٍ، وهو الحَلِفُ، والمرادُ به: تَوكيدُ القَولِ بِذِكرِ مُعَظَّمٍ بِصيغةٍ مَخصوصَةٍ.

5) ﴿تَوۡكِيدِهَا﴾: الواو والكافُ والدّالُ تدُلُّ تَصريفاتُها على شَدٍّ وإحكام، يُقالُ: أوْكِدْ عَقدَكَ؛ أي: شُدَّهُ، والوِكادُ: حَبلٌ تُشَدُّ به البَقَرَةُ عِندَ الحَلْبِ، ويَقولونَ: وكَدَ وكَدَهُ؛ إذا

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (عهد).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (عهد).
(3) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللّغة، النّوويّ، تهذيب الأسماء واللّغات: (عهد).
(4) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللّغة، وابن سِيده، المحكم، والفيروزابادي، القاموس المحيط، وابن منظور، لسان العرب: (نقض).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (يمن).
(6) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والجوهري، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (يمن).

أَمَّهُ وعُنِيَ بِهِ[1]، والتَّأكيدُ: مَصدَرُ أكَّدَ الأمرَ يُؤَكِّدُهُ تَأكيدًا، ويَدخُلُ التَّوكيدُ في الكلامِ لإخراجِ الشَّكِّ، وفي الأعدادِ لإحاطَةِ الأجزاءِ[2]، والمقصودُ بالتَّوكيدِ في الآية: التَّوثيقُ، وهو ضِدُّ النَّقضِ[3].

6) ﴿كَفِيلًا﴾: الكافُ والفاءُ واللّامُ تدورُ اشتقاقاتُها على تَضَمُّنِ الشَّيءِ للشَّيءِ، ومنه سُمِّيَ الكِساءُ الَّذي يوضَعُ على ظَهرِ البَعيرِ كِفلًا؛ لأنَّهُ يَدورُ عليه ويَشمَلُهُ[4]، والكَفيلُ: الضّامِنُ، تَقولُ: كَفَلَ بِهِ يَكفُلُ كَفالَةً، والكافِلُ: الَّذي يَكفُلُ إنسانًا يَعولُهُ، والكَفالَةُ: الضَّمانُ، ويأتي الكفيلُ بِمعنى العائِلِ الّذي يَقومُ على حاجَةِ غَيرِه، يُقالُ: كَفَلَ اليَتيمَ والصَّغيرَ يَكفُلُهُ كَفلًا وكَفالَةً: إذا رَبّاهُ وقامَ بأمرِهِ، وتَعَهَّدَ برِعايَتِهِ[5]، والمقصودُ بالكفيل في الآية: الشّاهِدُ والضّامِنُ والرَّقيبُ على الشَّيءِ المُراعَى لِتَحقيقِ الغَرَضِ منه[6].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

نقضُ العُهودِ بَعدَ إشهادِ الله تعالى عليها تركٌ لتَعظيمِه سُبحانَهُ

بَعدَ أن ذَكَرَ اللّهُ سبحانَه المأموراتِ والمَنهيّاتِ بطريق الإجمالِ في الآية السّابقة، ذَكَرَ بعضَها على سبيل التَّخصيصِ، فقالَ: وأوفوا - أيُّها النّاسُ - بجَميعِ العُهودِ، فيما بَينَكم وبين رَبِّكم، وفيما بَينَكم وبَينَ النّاسِ، ولا تُخالِفوا العُهودَ الّتي أكَّدتُموها وغلَّظتُموها بالحَلِفِ باللّه، ولا تَحنَثوا في الأيمانِ الّتي تَحلِفون بها عند البَيعَة وغيرِها، ولا سيّما الأيمانُ الّتي أكَّدتُموها بتَكرارِها وتَنويعِها، وقد جعَلتُمُ اللّهَ عليكم حَفيظًا وشَهيدًا ومُتكَفِّلًا بوفائِكم بالعُهودِ، فيَكون ذلك منكم

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وكد).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والجوهري، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (وكد).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 262.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (كفل).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 262.
(6) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللّغة، المُطَرِّزيّ، المُغرب في ترتيب المُعرب، وابن منظور، لسان العرب: (كفل).

تَركًا لتعظيمِ اللّهِ واستهانةً به، إنَّ اللّهَ يَعلَمُ كُلَّ ما تَفعَلونَه، ومِن ذلك وفاؤُكم بالعُقودِ ونَقضُها، وسيُجازي كلَّ عامِلٍ بعَمَلِه[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ الواوِ في قوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ﴾:

التَّنويهُ بمَنزِلةِ الوفاءِ بالعُهودِ

افتتحَ النّظمُ الجليلُ الجملةَ في قولِهِ جلَّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾ بالواوِ الاستئنافيّة[2]، للشّروعِ في كلامٍ جديدٍ مَبنيٍّ على الإجمالِ في الآية السّابقة، فالأمرُ بالإيفاءِ بالعُهودِ مخصوصٌ من جُملَةِ المأموراتِ الّتي تضمَّنَها قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[3]، فالاستئنافُ للاهتمامِ بمَضمونِ الجُملةِ، والتّنويهِ بمكانة الوفاءِ بالعهد.

تلوينُ الخِطابِ مِنَ الخَبَرِ إلى الإنشاء:

تَنويعُ الخِطابِ وتلوينُه تجديدٌ للانتباهِ ودَفعٌ لِلملَلِ والسَّآمَةِ

نَوَّعَ النّظمُ الجليلُ الخطابَ بتلوينِ أساليبِه، ففي قوله جلّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾ أسلوبُ طلبٍ؛ وهو الأمرُ، جيءَ به بعدَ الإخبارِ بأوامرِ اللّه تعالى ونواهيه في قوله جلّ شأنُه: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾، فكان ذِكرُ تلك الأوامرِ والنّواهي مُناسِبًا للانتقال مِنَ الخَبَرِ إلى الإنشاء، وهو مِن أغراضِ التَّفنُّنِ في القرآنِ الكريم[4]، وهذا التّلوينُ يَنفي المللَةَ والسّآمةَ اللّتين قد توجدا في حالِ جريانِ الخطابِ على أسلوبٍ واحدٍ.

سِرُّ إيثارِ لفظِ (الإيفاء):

الوفاءُ بالعَهدِ إتمامُه ومُجانبَةُ نَقضِه

آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بلفظ الإيفاءِ في قوله جلّ شأنُه:

(1) ابن جرير، جامع البيان: 14/ 338، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 170، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 448.
(2) صافي، الجدول: 7/ 376.
(3) الشّوكانيّ، فتح القدير: 3/ 227.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 260.

﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾ دون غيرِه مِنَ الألفاظِ المُقاربةِ لَهُ في دِلالتِها؛ لأنّ لفظَ الإيفاءِ دالٌّ على التَّمسُّك بالعهد حتّى تمامِه بلا إخلالٍ، فالوافي هو ما بلغَ التّمامَ، كإيفاءِ الكَيل، قال تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ﴾ [الإسراء: 35]، والوفاءُ بالعهد: إتمامُهُ وعدمُ نقضِ حِفظِه[1]، فأوثر لفظُ الإيفاءِ؛ لِدلالتِه على إيجابِ الكَمالِ والإتيانِ بِهِ على وجهِ التّمام.

دلالةُ الأمر بالإيفاءِ:

وجوبُ التَّمسُّكِ بالعهدِ وإتمامِه

استعمَلَ النّظمُ الجليلُ فعلَ الأمرِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾ طلبًا لإيقاعِ الوفاء[2] على سبيلِ الوجوبِ؛ وهو طلبُ الإيفاءِ بالعَهدِ على تَمامِه، والتّمسُّكِ بما وقَعَ الوفاقُ عليه، ونبذِ الإخلالِ فيه، ونقيضُه الغَدرُ؛ وهو مِن مَذمومِ الأخلاقِ الّتي يأنَفُ منها كلُّ ذي طبعٍ سليمٍ.

دلالةُ حَرفِ الجرِّ (الباء) الدّاخل على لفظِ العَهدِ:

مِـنَ الإيـمـانِ الوفاءُ بالعُهود

أدخلَ النّظمُ الجليلُ باءَ الجرِّ على العَهدِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ﴾، وهي الباءُ الدّالّةُ على التّعدية؛ للتّعبير عن إيصالِ الوفاءِ وإيقاعِه بالعهدِ الكائنِ مع الله تعالى.

نكتةُ إيثارِ لفظِ العَهدِ:

إيثارُ لَفظِ العَهدِ تصريحٌ بوجوبِ حِفظِه

آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بلفظ العهدِ دون غيرِه في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾؛ لِدلالَتِه على حفظ الشَّيء ومُراعاتِه حالًا بعد حالٍ، وسُمّي المَوثِقُ الّذي يَلزَمُ مُراعاتُه عَهدًا، كقوله تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ٣٤﴾ [الإسراء: 34]؛ أي: أوفوا بحِفظِ الأيمان[3]، فآثرَ النّظمُ لفظَ العهدِ؛ لأنّه يدُلُّ على وجوب

(1) الرّاغب، المفردات: (وفى).
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 240.
(3) الرّاغب، المفردات: (عهد).

الحفظِ والمُراعاةِ، ففيه سعَةٌ في الدّلالةِ عَن غيرِهِ، فلا يَقتَصِرُ على مَفهومِ العَقدِ فحَسبُ، بل يدُلُّ عليهِ وعلى وجوبِ حِفظِهِ.

فائدةُ إضافةِ العهد إلى الاسمِ الأحسَنِ ﴿ٱللَّهِ﴾:

تَعظيمُ شأنِ العهدِ مَعَ اللهِ تعالى

أضافَ النّظمُ الجليلُ لفظَ العهد إلى الاسم الأحسنِ ﴿ٱللَّهِ﴾ في قولِهِ جلَّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ﴾، فجعَلَهُ عهدًا مَعَ اللّه تعالى؛ لأنّهم عاهدوا النّبيَّ ﷺ على دينِ اللّه تعالى، فهُم قَد عاهَدوا اللّهَ تعالى، كما قال سبحانَهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: 10][1]، وإضافتُه إلى اللّهِ تعالى خَلَعَت على العَهدِ تفخيمًا وتعظيمًا؛ فهو عهدٌ مَعَ المَلكِ الأعظَمِ ﷻ[2]، وفي ذلك حثٌّ لَهُم على الإيفاءِ بِهِ، وتحذيرٌ مِن نقضِه؛ إذ إنّ اللّهَ ﷻ طرفٌ في العَهدِ، وهو سبحانَهُ الّذي يعلمُ خائنةَ الأعيُنِ، وما تخفي الصّدورُ.

دلالةُ التّعبيرِ بـ ﴿إِذَا﴾ وفائِدَتُها:

الإيفاءُ بالعهدِ واجِبٌ كلَّ وقتٍ وحينٍ

أدخلَ النّظمُ الجليلُ ﴿إِذَا﴾ بعد فِعلِ الأمرِ في قولِهِ جلَّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾ وهي ظَرفُ زمانٍ جُرِّدَ عنِ الشّرطيَّةِ، وأُخلِصَ للظّرفيّة؛ لأنّ المُخاطَبينَ كانوا قد عاهَدوا اللّهَ تعالى على ذلك الإيمانِ والطّاعَةِ، وجيءَ باسم الزّمانِ لتأكيدِ الوَفاءِ، والمَعنى: إنّ مَن عاهدَ وجَبَ عليهِ الوفاءُ[3]، فليس فيها دلالةٌ على الشَّرطِ؛ لأنّ التّعليقَ بينَ الفِعلَينِ غيرُ حاصِلٍ؛ إذْ إنّهم قد سَبَقَ إيمانهم وبَيعَتهم، فهو مُحقَّقٌ لا مُعلَّقٌ.

علَّةُ إيثارِ صيغَةِ المُفاعلَةِ في ﴿عَٰهَدتُّمۡ﴾:

المعاهَدَةُ التِزامٌ مِن جانِبَينِ

آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بصيغَةِ المُفاعَلَةِ في لفظِ العَهدِ في قولِهِ جلَّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾؛ لأنّه عهدٌ قائمٌ بينَ جهَتَينِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 261.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 240.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 261.

ويكون فيهِ الالتزامُ واجبًا مِنَ الجانِبَين[1]، فالعَهدُ لا يقومُ بطَرَفٍ واحدٍ؛ إذ لا بدَّ مِن وجودِ طرفٍ آخَرَ مُعاهِدٍ.

بلاغةُ جناس الاشتقاقِ بين ﴿بِعَهۡدِ﴾ و﴿عَٰهَدتُّمۡ﴾:

التّنويهُ بمكانةِ العَهدِ، والإعلاءُ مِن شأنِهِ

كَرَّرَ النّظمُ الجليلُ ذِكرَ العَهدِ بلفظَينِ مُختلفَينِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾ فِعلًا واسمًا، فهو جناسٌ اشتقاقيٌّ، والغرضُ مِنهُ: التّنبيهُ على مكانةِ العهد، وتأكيدُ وجوبِ الإيفاء به، فذِكرُ العهدِ مرَّتين بصيغَتَين مُختلفتَين في سياقٍ واحدٍ فيه إصرارٌ على حُضورِ اللّفظ في الأذهانِ وترسيخِه فيها، فلا يَغيبُ بَدءًا لئلّا يُنقَضَ آخِرًا.

فائدةُ عطفِ جُملة ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾ على ما قَبلَها:

التّنبيهُ على جلالَةِ قَدرِ الأيمانِ وخَطَرِ نَقضِها

الجملةُ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ معطوفةٌ على الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾، فالنّهي عن نَقضِ الأيمانِ تأكيدٌ للأمر بالوفاءِ بالعَهدِ؛ أي: لا تنقضوا العُهودَ؛ لأنّ نَقضَها نقضٌ للأيمانِ[2]، فهو مِن باب عطف الخاصِّ على العامِّ[3]؛ لبيانِ أهمّيّةِ الأيمانِ الّتي هيَ نوعٌ مِن أنواعِ العَهدِ.

دلالةُ النّهي عن نقضِ الأيمان:

عظَمَةُ الأيمانِ وشَناعَةُ نَقضِها

عَبَّرَ النّظمُ الجليلُ عن إبطالِ المَحلوفِ لأجلِه بنَقضِ اليمينِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾، فنهى عن نَقضِ الأيمانِ للدّلالة على إبطالِ ما جيء باليمين لأجلِ تَوثيقه، فالنّاقضُ لا يقصدُ نقضَ يمينِه، بل يُريدُ أن ينقُضَ العهدَ والمُحالفةَ وما حُلِفَ لأجله، فعَبَّرَ عن نقضِ ذلك بأنّه نقضٌ للأيمانِ تهويلًا وتغليظًا في حُرمَةِ النّقض؛ لأنّهُ نقضٌ لقُدسيّة اليمينِ وحُرمَتِه[4].

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4255.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4256.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 241.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 261.

سِرُّ إيثارِ لَفظِ (النَّقْض) دون (النَّكْث):

سـيـاقُ تـأكـيـدِ الـوفـاءِ بـالـعـهـدِ مُـقـتَـضٍ لِـلَـفـظٍ شديدِ الدّلالة

آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بلفظ النّقضِ دون النّكثِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾؛ لأنّ النّقضَ أشدُّ مِنَ النّكث، فالنَّقضُ: انتثارُ العَقدِ مِنَ البِناءِ والحَبلِ والعقدِ، وهو ضِدُّ الإبرام، يُقالُ: نَقَضتُ البِناءَ والحَبلَ والعقدَ، ومن نَقضِ الحَبل والعقدِ استُعيرَ نَقضُ العَهدِ، قال اللّهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 27][1]، أمّا النّكثُ فيُقالُ في نَكثِ الأكسيَةِ والغَزلِ، وهو قَريبٌ مِنَ النَّقضِ[2]، فيُلاحَظُ أنّ النّقضَ مُتعلِّقٌ بالبناء وبالحبلِ، أمّا النّكثُ فمُتعلِّقٌ بفكّ الأكسيَةِ والغزلِ، فهو أخفُّ مِنَ النّقض، واختارَ النَّظمُ القرآنيُّ لفظةَ النَّقضِ للدّلالة على عظيم تلك الجنايَةِ، كما أنّه مُناسِبٌ لمجيئه بعد الأمرِ بالوفاء بالعهد، فيكون ذلكَ توكيدًا، ولمّا جيءَ به للتّأكيد ناسَبَ أن يُعبَّرَ بالنّقض دون النّكثِ، كما أنّ ذلك مُناسِبٌ لوجود القَيدِ في آخر الجملةِ؛ وهو قوله تعالى: ﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾؛ فتوكيدُ الأيمانِ يدُلُّ على أنّ الانسلاخَ منها شديدٌ عظيمُ الوقعِ، فكان النّقضُ أنسَبَ للمقامِ.

سِرُّ استعمالِ لفظ ﴿ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾:

الـيَـمـيـنُ عَـهـدٌ مـوَثَّقٌ

آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بِلَفظِ الأيمانِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ دون غيره؛ لِما في لَفظِ الأيمانِ من دلالةٍ على الوثاقةِ وقوّة العهدِ الّذي لا ينبغي أن يُنقَضَ، فهو يدُلُّ على أنّه حَلِفٌ وعَهدٌ موثَّقٌ بالتّصافح باليمين، إشارة إلى أنّه عهدٌ موثَّقٌ لا ينبغي الإخلالُ به ولا نقضُه، فاليَمينُ "في الحَلِفِ: مُستَعارٌ مِنَ اليدِ؛ اعتبارًا بما يَفعلُهُ المُعاهِدُ والمُحالِفُ"[3].

(1) الرّاغب، المفردات: (نقض).
(2) الرّاغب، المفردات: (نكث).
(3) الرّاغب، المفردات: (يمن).

فائدةُ القَيدِ بالظَّرف في قوله: ﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾:

التّحذيرُ البليغُ مِن نَقضِ الأيمانِ

قَيَّدَ النّظمُ الجليلُ النّهيَ عنِ النّقض بالظَّرفِ ﴿بَعۡدَ﴾ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾؛ احترازًا بذلك عن لَغوِ اليَمين[1]، كما يُظهرُ هذا القيدُ شناعَةَ النّقض، وليس دالًّا على التّقييد بالتّوكيد، بمعنى أنّ الأيمانَ الّتي لم تُؤَكَّد جائزٌ نقضُها، فإنَّ ذلك ليسَ مرادًا، بلِ القيد لمُجرّدِ تأكيدِ عظيمِ جنايةِ النّقضِ، فجيءَ بالتّركيب "زيادةً في التّحذير، وليس قَيدًا للنَّهي بالبَعديَّة"[2].

بلاغَةُ المقابلةِ بينَ الوفاءِ بالعَهدِ ونَقضِ الأيمانِ:

تَكرارُ المَعاني بأساليبَ مُختلِفَةٍ تأكيدٌ لِمَضمونِه

قابَلَ النّظمُ الجليلُ بينَ النّهي عن نَقضِ الأيمانِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾، والأمرِ بالإيفاءِ بالعَهدِ في قولِه تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾؛ لتكرارِ المَفهوم، ولتأكيدِ المأمورِ به؛ "لأنّ الوفاءَ بالعهدِ، والمنعَ مِنَ النّقضِ مُتقاربانِ؛ لأنَّ الأمرَ بالفِعلِ يَستَلزِمُ النّهيَ عَنِ التّرك"[3].

دلالةُ الواوِ في صَدرِ الجُملَةِ الفِعليَّةِ:

نقضُ الأيمانِ أشنَعُ حالَ إشهادِ اللهِ تعالى عليها

أدخلَ النّظمُ الجليلُ الواوَ الدّالّةَ على الحال في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ﴾؛ لأنّها جملةٌ فعليّةٌ، فِعلُها ماضٍ مُثبَتٌ، إذِ "الماضي يدُلُّ على الحصولِ المُتقدِّم لا الحصولِ حالَ النّسبة"[4]، فمجيءُ الواوِ دالٌّ على أنَّ جعلَ اللهِ كفيلًا كانَ وقتَ تلك الأيمانِ، فالجُملة حالٌ مِنَ الفاعلِ في ﴿تَنقُضُواْ﴾[5].

دلالةُ التّعبير بالجملة الحاليّة:

عَبَّرَ النّظمُ الجليلُ بالجملة الحاليّة في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَقَدۡ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 241.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 261.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 7/ 457.
(4) الهاشميّ، جواهر البلاغة، ص: 186.
(5) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/ 404.

جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًاۚ﴾؛ للتّحذير مِنَ النّقضِ وبيانِ فحشِه، فاليمينُ جيءَ به، وأنتم تعلمونَ أنّ اللّهَ تعالى شاهِدٌ مُطّلِعٌ عليمٌ، فيكون الحالُ دالًّا على تقبيح ذلك الفعلِ الشّنيع[1]؛ والمعنى: لا تنقضوا الأيمانَ في حال إقسامِكم باللّه، وجعلكم له كفيلًا، وبهذا التّقريرِ يتبيَّنُ أنّ هذه الحالَ ليستْ قيدًا، بمعنى: أنّه يجوزُ نقضُ الأيمان إذا لم يَجعلوا اللّهَ تعالى كفيلًا، بل الحال لبيانِ فُحشِ النّقضِ والتّحذيرِ منه.

التّحذيرُ مِن نقضِ الأيمانِ مُطلَقًا

دلالةُ ﴿وَقَدْ﴾ وفائِدَتُها:

أدخلَ النّظمُ الجليلُ ﴿وَقَدْ﴾ على الفعلِ الماضي المُثبَتِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًاۚ﴾؛ لأنّه فعلٌ في الجملة الحاليّةِ، فيُؤتَى بـ (قد)؛ لتقريبِ الماضي مِن زمان الفعلِ، فـ (قد) واجبةٌ في مِثلِ هذا التّركيب؛ لِتُقَرِّبَ الفعلَ الواقعَ في الزّمان الماضي مِنَ الحال، فتجعله دالًّا على حصولٍ قريبٍ بعدَ أن كان دالًّا على زمانٍ ماضٍ مُطلَقٍ[2]، كما أنّها تدُلُّ على تأكيد الجَعلِ وتحقيقِه؛ تأكيدًا لمضمون جملة الحالِ.

إشهادُ اللهِ تعالى على الأيمان يَزيدُ في شَناعَةِ نَقضِها

سِرُّ التّعبيرِ بالاسمِ الأحسَن ﴿ٱللَّهَ﴾:

آثَرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بالاسمِ الأحسَن (اللّه) في قولِه جلّ شأنُه: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًاۚ﴾ الدّالِّ على العظمَةِ كلّها؛ تحذيرًا لهم، وتفخيمًا لشأن العَهدِ، وتهويلًا لهذه الحالِ، فيكونُ المرادُ تهويلَ شأن نقضِ العَهدِ الّذي يوثَّقُ بالأيمان بذِكرِ اللّهِ تعالى، فالعهدُ يكون غليظًا لذِكرِ اللّه تعالى في توثيقِه باليَمين.

تعظيمُ الشّاهِدِ في اليمينِ تغليظٌ لِحُرمةِ نَقضِه

سِرُّ تقديمِ الجارِّ والمجرور ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على المفعول الثّاني ﴿كَفِيلًاۚ﴾:

قَدَّمَ النّظمُ الجليلُ شِبهَ الجملَةِ مِنَ الجارّ والمجرور على المفعول

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 241.

(2) الهاشميّ، جواهر البلاغة، ص: 186.

إشهادُ اللهِ تعالى على الأيمانِ يُصَيِّرُها أشدَّ إلزامًا

الثّاني في قوله جلّ شأنُه: ﴿جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾، فلم يَرِدِ البيانُ القرآنيُّ: (جعلتُمُ اللهَ كفيلًا عليكُم)؛ وهو مُتعلِّقٌ بالفعل (جعل) لا بالكفيل؛ والمعنى: أنّكم أقمتُموهُ على أنفُسِكُم مَقامَ الكفيلِ[1]، كما أنَّ فيهِ تَخصيصًا للجَعلِ، فأنتُم جعلتُموه شاهدًا عليكم لا على غَيرِكم، مبالغةً في تهويل هذا الجعلِ، وزجرًا عنِ النّقض، وجعلُ هذا التّركيب بين المفعولَين، وتقديمُ المفعول الأوّل الّذي هو الاسمُ الأحسنُ ﴿ٱللَّهَ﴾ مبالغةٌ في تفخيم الجملةِ الحاليّةِ، فالتّفخيمُ حاصلٌ مِنَ التّعبيرِ بالاسمِ الأحسنِ ﴿ٱللَّهَ﴾ أوّلًا، ثمّ بالتّعبير بشبه الجملة الّتي تُبيّنُ أنّ إقامتَه مُقامَ الشّاهدِ على أنفسهم تفخيمٌ ثانٍ، فتقديمُهُ على المفعولِ الثّاني تهويلٌ لهذا الجَعلِ.

علّةُ فصلِ جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾:

العِلمُ باطّلاعِ اللهِ رادعٌ عنِ ارتكابِ المَناهي

الجملةُ في قوله جلّ شأنُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ مفصولةٌ؛ لكونها اعتراضًا بين جملتي النّهي السّابقة واللّاحقة[2]، وهي مسوقَةٌ تعليلًا للنّهي المُتقدِّم، أو تفسيرًا له؛ أي: هو يعلمُ ما تَفعَلونَ مِنَ النّقض، فيُجازيكُم على ذلك[3].

الغرضُ مِنَ الإخبارِ بِعِلمِه ما يَفعَلونَ:

التّحذيرُ مِنَ التّقصيرِ في امتِثالِ الخِطابِ الشَّرعِيِّ

أوردَ النّظمُ الجليلُ الجملةَ في قوله جلّ شأنُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾؛ خبرًا عن علم اللهِ تعالى المُتجدِّدِ بما يفعلون تنبيهًا لَهم، فالجملةُ "خبرٌ مُرادٌ منه التّحذيرُ مِنَ التّساهل في التّمسُّك بالإيمان والإسلام؛ لِتذكيرِهم أنَّ اللهَ يطَّلِعُ على ما يَفعلونَهُ"[4]، والإخبارُ بالعلمِ بالأفعال بعدَ إيراد النّهي يقتضي أنّه سَيُحاسِبُ المُقصِّرَ في الامتثالِ لذلكَ النّهي.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 262.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 263.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 7/ 457.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 263.

سِرُّ التّعبير بالاسمِ الأحسنِ ﴿ٱللَّهَ﴾:

إحاطَةُ عِلمِ الله تعالى بأفعالِ العِبادِ

آثرَ النّظمُ الجليلُ في قوله جلّ شأنُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ التَّعبيرَ بالاسمِ الأحسن ﴿ٱللَّهَ﴾؛ تعظيمًا لعلمِه، فهو ﷻ له الإحاطةُ الكاملةُ[1]، فيكون علمُه بما تَفعَلونَ على وجهِ الكمالِ، فلا يغيبُ عنه من أفعالِكم شيءٌ، فالّذي يعلمُ أفعالَكم هو اللّهُ تعالى ذو العلمِ المُطلَقِ الّذي لا تخفى عليهِ خافيةٌ، فعلمُهُ عظيمُ الشّأن جليلُ القدْرِ، وفي ذلكَ حثٌّ لَهُم على الإيفاءِ بما يَقتَضيهِ النّهيُ.

بلاغةُ وضعِ الظّاهرِ مَوضِعَ المُضمَرِ:

تعليقُ الوَصفِ على الاسمِ الظّاهرِ أدَلُّ على التَّفخيمِ والتَّعظيم

أعادَ النّظمُ الجليلُ في قوله جلّ شأنُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ ذِكرَ الاسمِ الأحسنِ ﴿ٱللَّهَ﴾، وقد تقدَّمَ ذِكرُهُ في قولِهِ تعالى: ﴿جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًا﴾، فكَرَّرَ الاسمَ الأحسنَ ﴿ٱللَّهَ﴾ بإظهاره، وكان مُقتَضى الظّاهرِ إضماره؛ بأن يَرِدَ النَّظمُ القرآنيُّ: (إنّه يعلم)؛ وذلك تفخيمًا للمذكورَين من كونِه عالِمًا، وكونه شاهدًا، فأعاد ذِكرَهُ ظاهرًا لتعظيم مَضمون الجملةِ الثّانيةِ، فيكون تعظيمًا مُستقلًّا عنِ التَّعظيم الّذي دلَّت عليهِ الجملةُ الأولى.

دلالةُ تقديمِ المُسند إليهِ على المُسند:

دوامُ عِلمِ اللهِ تعالى بأفعالِ العِباد

آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بالجملة الاسميّةِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ دون الفعليّةِ، فلم يَرِدِ النَّظمُ القرآنيُّ: (ويعلم اللّه)؛ لأنّ المعنى في الجملة الاسميّةِ دالٌّ على التّأكيد والثّبات، فقُدِّمَ المسندُ إليهِ على الفعلِ؛ لتَأتّي تأكيدِهِ ببناءِ الجملةِ على الاسميّة، وبـ ﴿إِنَّ﴾؛ اهتمامًا بمضمون الخبرِ وتقويةً له[2]، والتّأكيدُ هنا مُناسِبٌ للسّياق؛ لِما فيهِ مِن تقويةِ التّنبيهِ والتّحذيرِ.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 241.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 263.

سِرُّ استعمالِ صيغة المضارعِ ﴿يَعْلَمُ﴾:

إحـاطَـةُ عِـلـمِ اللهِ تعالى بما يُحدِثُه العبادُ مِن أعمالٍ

آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بالفعلِ المُضارعِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾؛ لِدلالَتِه على التَّجدُّدِ؛ أي: كلّما تجدَّدَ منهم فعلٌ فإنَّ اللّهَ تعالى يعلمُهُ[1]، فلمّا كان العلمُ مُكرَّرًا مُستمرًّا كان التّعبيرُ عنهُ بالفعل المضارعِ على مُقتَضى التَّناسُبِ.

معنى ﴿مَا﴾ في قولِهِ: ﴿مَا تَفْعَلُونَ﴾ ودِلالَتُها:

إحاطَةُ عِلمِ اللهِ تعالى بالكُلّيّاتِ والجُزئيّات

آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بـ ﴿مَا﴾ الموصولَةِ المفيدةِ العمومَ في قوله جلّ شأنُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾؛ للدّلالة على أنّه سُبحانَهُ يعلَمُ الّذي تَعمَلونَه، فهي تدُلُّ على أنّهُ تعالى عالمٌ بالكُلّيّاتِ والجُزئيّاتِ، فهو يَعلمُ كلَّ فعلٍ فعلوه على وجه الإفرادِ، وتدُلُّ على العُموم والشّمول، فيعلمُ كلَّ فعلٍ صغيرًا كان أم كبيرًا.

دلالةُ صيغةِ المضارعِ ﴿تَفْعَلُونَ﴾:

لا يَخلو زمانٌ مِن تَجَدُّدِ أفعالِ العبادِ

آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بالفعلِ المضارعِ في قوله جلّ شأنُه: ﴿مَا تَفْعَلُونَ﴾؛ للدّلالةِ على تجدُّدِ فِعلِهم واستمرارِه، فالتّعبيرُ بصيغةِ المُضارعِ هُنا مُناسِبٌ للتّعبيرِ عَن علمِ اللّه تعالى بالفعلِ المُضارعِ: ﴿يَعْلَمُ﴾، ففِعلُهُم المُستمرُّ المُتجدِّدُ يقَعُ بإزائِه علمٌ مُتجدِّدٌ مُستَمِرٌّ، فلمّا كانَ علمُ اللّهِ تعالى دائمًا مُستمرًّا كان التّعبيرُ عَن فِعلِهم الّذي يعلَمُه اللّهُ تعالى مُستمرًّا كذلكَ.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

العهدُ والبيعةُ:

العَهدُ أخصُّ مِنَ الوَعدِ، والبَيعَةُ أخصُّ مِنَ العَهدِ

العَهدُ: وعدٌ مَقرونٌ بِشَرطٍ، نَحو قَولك: إنْ فعلتَ كَذا فعلتُ كَذا، وما دمتَ على ذَلِك؛ فأنا عَلَيهِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ﴾ [طه: 115]؛ أي: أعلمناهُ أنَّك لا تخرجُ مِنَ الجنَّة ما لم تَأكُلْ من هَذِه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 263.

الشَّجَرَة، والعهدُ يَقتَضي الوَفاءَ[1]، أمّا البَيعَةُ فهي عهدٌ على الطّاعة، فيُصار إلى أنّ معناها هو وعدٌ اقتَرَنَ بِشَرطِ الطّاعةِ، وبهذا فالبَيعةُ أخَصُّ مِنَ العَهدِ[2]، وقد آثرَ النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بالعَهدِ في قولِه جلَّ شأنُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ﴾؛ لأنّه يَقتَضي الإيفاءَ بما تعاهَدوا عليهِ مِن وُعودٍ وشُروطٍ.

الكفيلُ والوَكيلُ:

التَّوكيلُ: أن تعتَمِدَ على غيرِكَ، وتجعلَهُ نائبًا عنك، والوَكيلُ: فعيلٌ بمعنى: مفعولٍ، قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ۝٨١﴾ [النّساء: 81]؛ أي: اكتفِ بِهِ أن يتولّى أمرَك[3] أمّا الكفيلُ فهو من (كَفَلَ)، وأصلُهُ يدُلُّ على تَضَمُّنِ الشَّيءِ للشَّيءِ[4]، فلمّا عَبَّرَ في الآية عنِ الأَيمانِ، وجَعلِهِم اللّهَ تعالى شاهدًا على ذلكَ، وهو بمعنى الكفيلِ والضّامنِ، كانَ التَّعبيرُ بالكفيلِ أنسبَ وأليقَ بالمقامِ.

الكفيلُ ضامِنٌ مَسؤولٌ، والوكيلُ نائِبٌ عَن غَيرِهِ

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 57 - 58.
(2) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (بيع).
(3) الرّاغب، المفردات: (وكل).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (كفل).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والعشرون،
سورة النّحل من الآية 72 إلى سورة الإسراء الآية 05
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والعشرون، سورة النّحل من الآية 72 إلى سورة الإسراء الآية 05
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 27 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-24-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 27 : المجلد السابع والعشرون، سورة النّحل من الآية 72 إلى سورة الإسراء الآية 05.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-24-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7597590 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»